نقلت عملية «إخفاء» نائب رئيس حركة «النهضة» نور الدين البحيري تونس إلى مرحلة جديدة من عمليات القمع، التي كان قد مهّد لها الرئيس قيس سعيّد بتدابيره الانقلابية في يوليو/ تموز الماضي، إذ إن الاعتداء رسالة تصعيد كبيرة من الرئيس لكل خصومه السياسيين

تونس
مرحلة جديدة من قمع سعيّد

توقيف نائب رئيس «النهضة»: تغيير عنوان المعركة مع الانقلاب

تم وضع البحيري في الإقامة الجبرية (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

تونس ـ العربي الجديد

نقل الرئيس التونسي قيس سعيّد المعركة مع معارضي انقلابه إلى مرحلة جديدة تنبئ بدخول البلاد في نفق تصفية الخصوم السياسيين خارج إطار القانون، مع اعتقال عناصر بالزي المدني نائب رئيس حركة «النهضة»، النائب نور الدين البحيري، ونقله إلى جهة غير معلومة بعد الاعتداء على زوجته سعيدة العكريمي، التي بدت مع محامين اعتصاماً مفتوحاً للإفراج عنه.

ويبدو أن عملية الاعتقال رسالة استباقية إلى التظاهرة التي تعتزم مبادرة «مواطنون ضد الانقلاب» القيام بها في 14 يناير/ كانون الثاني الحالي، احتجاجاً على قرارات سعيّد. ومنذ اتخاذ سعيّد القرارات الانقلابية في يوليو/ تموز الماضي، تعرض العديد من السياسيين ورجال الأعمال للاحتجاز أو الملاحقة القانونية، وغالباً ما كان يتعلق الأمر بقضايا فساد أو تشهير.

وتأتي عملية وضع البحيري، بعد خطفه من أمام منزله، في الإقامة الجبرية، بعد ساعات من هجوم سعّيد على القضاء، معتبراً أنه «لا يمكن تطهير البلاد إلا بقضاء عادل»، داعياً من سماهم «القضاة الشرفاء» إلى «المساهمة في تحقيق العدالة وتطهير البلاد من الأدران ومَن عبثوا بمقدراتها»، بحسب بيان للرئاسة التونسية.

وأكد رئيس فرع تونس للمحامين محمد الهادفي أنه تم وضع البحيري تحت الإقامة الجبرية في جهة مدنية غير معلومة، بحسب تأكيد وزيرة العدل ليلى جفّال. ودعا الهادفي، في تصريح إذاعي، إلى «ضرورة توضيح أسباب الإيقاف والكشف عن مكان نور الدين البحيري»، مستنكراً بشدة إيقافه، وكشف عن دخول سعيدة العكريمي وعدد من المحامين في اعتصام مفتوح بمكتب رئيس فرع نقابة المحامين بتونس العاصمة، لحين الإفراج عن البحيري.

وأثار إيقاف البحيري جدلاً سياسياً في تونس، إذ يرى كثيرون أن هذه الخطوة تأتي في سياق محاولة تغيير عنوان المعركة، بعد أن أصبحت بين القوى الديمقراطية والانقلاب. واعتبرت رئاسة البرلمان التونسي، في بيان، أن «إيقاف البحيري، النائب ورئيس كتلة حركة النهضة النيابية سابقاً، خرق واضح للقانون، وقد صحب عملية الاختطاف تعنيف لزوجته وحجز هاتفها الخاص»، ودانت «بشدة هذه الممارسة التي تعيدنا إلى سلوك دولة الاستبداد، وتؤكد أن محاكمة النواب والسياسيين ومحاصرتهم والتضييق عليهم لن تغطي على الفشل الذريع في معالجة المشكلات والتحديات التي تواجهها البلاد». وشددت على أن «هذا التوجه الخطير لن يزيد الأحرار إلا تمسكاً بالحرية والعدالة والديمقراطية، وهم مستعدون للتضحية من أجل استرداد هذه القيم التي ضحت من أجلها الأجيال المتعاقبة».

وكانت «النهضة» قد استنكرت إيقاف البحيري واقتياده إلى جهة غير معلومة، وقالت، في بيان، إن هذه السابقة «تنبئ بدخول البلاد في نفق الاستبداد وتصفية الخصوم السياسيين خارج إطار القانون من طرف منظومة الانقلاب، بعد فشلها في إدارة شؤون الحكم وعجزها عن تحقيق وعودها الزائفة».

وفي بيان ثان، أكد المكتب التنفيذي لحركة «النهضة» عقد جلسة طارئة برئاسة راشد الغنوشي للنظر في التطورات الخاصة بإيقاف البحيري. ونقل البيان «إدانة الحركة الشديدة لعملية اختطاف البحيري»، مشيراً إلى نفي الجهات القضائية أيّ علم لها بما حصل، وحذر من «الانجرار إلى مربعات الخروج عن القانون والانحراف بالسلطة واستغلال الظرف الاستثنائي لمنظومة الانقلاب لتصفية الخصوم السياسيين»، واعتبر أنّ «استهداف البحيري يأتي في إطار التنكيل بالشخصيات الرافضة للانقلاب والحيلولة دون اجتماعها على مقاومته، والتخذيل عن التحرك المقرر ليوم عيد الثورة 14 يناير، وتحويل وجهة أنظار الرأي العام عن القضايا الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والعجز عن إدارة شؤون البلاد، واستباق ردود الفعل الغاضبة على قانون المالية لسنة 2022، الذي يثقل كاهل المواطنين ويضع المالية العمومية في عجز غير مسبوق». وحمّلت الحركة «رئيس سلطة الأمر الواقع قيس سعيّد ووزير داخليته توفيق شرف الدين، وكل المتورطين في هذه القضية، المسؤولية عن حياة البحيري»، مؤكدة أنها باشرت عبر فريق من المحامين باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

> بدأ محامون اعتصاماً مفتوحاً حتى الإفراج عن البحيري
>
> «النهضة»: استهداف البحيري تنكيل برافضي الانقلاب

وشدد القبادي في «النهضة» محمد القوماني، في تصريح لـ«العربي الجديد»، على أن «إيقاف البحيري عملية اختطاف، لأنها تمت على خلاف الصيغ القانونية ومن جهات مجهولة»، مشيراً إلى أن هذا تحول خطير في مسار ممارسات سلطة الانقلاب، وستكون له آثار سيئة على وضع البلاد في هذا الظرف المحتقن على جميع الصعد، وأضاف: «أعتبره منعرجاً خطيراً في إدارة الأزمة السياسية، لأن الأبواب مغلقة أمام سلطة الانقلاب في مواجهة المعارضة المتنامية التي قد يعتبر البحيري أحد عناوينها».

وأشارت مبادرة «مواطنون ضد الانقلاب»، في بيان، إلى أن «قيام عناصر أمنية بالزي المدني باختطاف البحيري من أمام منزله واقتياده إلى جهة غير معلومة، يمثل انتهاكاً فظيعاً للقانون وتعدياً صارخاً على الحريات، ذلك أنّ القانون يمنع اعتقال أي مواطن دون إذن قضائي». واعتبرت أنّ «إيقاف البحيري يتجاوز بُعده القانوني والحقوقي، ليمثل محاولة يائسة لتغيير عنوان المعركة بين القوى الديمقراطية من جهة وسلطة الانقلاب من جهة أخرى لتصبح استقطاباً ثنائياً بين الشعب وقيس سعيد، وتلك محاولة منه لاستعادة الهاربين من سفينة 25 يوليو. كما يمثل اختطاف البحيري محاولة لإرباك التحشيد ليوم 14 يناير، ومنع ظهور جبهة ديمقراطية واسعة مناهضة للانقلاب».

من جهته، اعتبر أحمد الغيلوفي، من مبادرة «مواطنون ضد الانقلاب»، في تدوينة على صفحته في «فيسبوك»، أن إيقاف البحيري «محاولة لاستعادة الاتحاد (اتحاد الشغل) وتهديده في الوقت ذاته، إضافة لمحاولة استعادة التيار والمنظومة القديمة. كونوا معي. لقد بدأت حربي معها (النهضة)». وشدّد على أنها «محاولة للتغطية على قانون المالية الكارثي، وإرباك التحشيد ليوم 14 يناير، ومنع ظهور جبهة واسعة ضد الانقلاب».

من جهة أخرى، أعلنت المحامية التونسية وعضو لجنة الدفاع عن نواب «ائتلاف الكرامة» إيناس حرّاث، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنّ المحامين نظموا وقفة احتجاجية، أمس الجمعة، رفضاً لمحاكمة المدنيين عسكرياً. وأكد المحامي وعضو لجنة الدفاع عن نواب «ائتلاف الكرامة» الحبيب بن سيدهم، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنه تم توجيه ملف قضية ما يعرف بملف المطار إلى قضاء الجنح. ويلاحق القضاء العسكري، في القضية المعروفة باقتحام «المطار»، 7 أشخاص، منهم 6 نواب من «الكرامة»، اثنان منهم في السجن على ذمة القضية.

كانون الثاني الحالي. وقال القيادي في كتلة «صادقون»، التابعة لجماعة «عصائب أهل الحق»، سعد السعدي، لـ«العربي الجديد»، إن «قيادات الإطار التنسيقي أبلغوا الصدر، خلال الاجتماع الثاني الذي عقد في النجف، أنه لا يمكن الذهاب بتشكيل حكومة أغلبية، بل يجب أن تشكل حكومة توافقية، تكون كل أطراف الإطار التنسيقي مشاركة فيها، مع عدم الذهاب بتشكيل حكومة من دون مشاركة التيار الصدري فيها». وأضاف السعدي أن «اجتماعاً سيعقد الأسبوع المقبل بين الصدر وقيادات قوى الإطار التنسيقي، بهدف الوصول إلى اتفاق نهائي حول شكل الحكومة العراقية ومن يشارك فيها. وبعد هذا الاتفاق سوف تتوجه القوى السياسية إلى مفاوضات جدية، بهدف اختيار مرشحي الرئاسات الثلاث، والحقائب الوزارية وغيرها من المناصب».

ووصف السعدي قوى «الإطار التنسيقي» بأنها «متماسكة وموحدة في موقفها. ولا يمكن مشاركة أطراف منها في الحكومة الجديدة وترك أخرى، بل نحن نعمل على مشاركة كل القوى الفائزة بالانتخابات، وكل حسب استحقاقه البرلماني والسياسي. وخلاف ذلك لا يمكن صمود أي حكومة جديدة، تكون من دون مشاركة أطراف سياسية فاعلة ومؤثرة فيها. فقوة الحكومة هي من قوة القوى التي تدعم وتشكل هذه الحكومة».

في المقابل، قال رئيس مركز «القرار السياسي» للأبحاث حيدر الموسوي، لـ«العربي الجديد»، إنه «على الرغم من حصول لقاءين بين الصدر وقوى الإطار التنسيقي، لكن الراشح عن الطرفين هو التناقض في المواقف». وأضاف الموسوي «لن يكون الطريق معبداً بالتأكيد، بسبب استمرار إصرار الصدر على حكومة الأغلبية، والخصومة التقليدية بينه وبين المالكي. لكن في النهاية الثابت لدى قوى الإطار أنها لا تقبل إلا بمشاركة جميع مكوناتها، بصرف النظر عن اختيار (عمار) الحكيم المعارضة». وتوقع أن تكون هناك «قنوات أخرى ضاغطة تسهم بإقناع الطرفين، وخصوصاً من قبل الفاعل الدولي». وينص الدستور العراقي النافذ في البلاد منذ عام 2005 على عقد أولى جلسات البرلمان بعد 15 يوماً فقط من تاريخ تصديق المحكمة الاتحادية العليا على نتائج الانتخابات. ويموجب نتائج الانتخابات العراقية، فقد فازت الكتلة الصدرية بـ73 مقعداً (من أصل 329)، و«الحزب الديمقراطي الكردستاني» بـ31 مقعداً، و«تحالف تقدّم» بـ37، و«دولة القانون» بـ33، بينما حاز «تحالف كردستان» على 17 مقعداً. أما تحالف «الفتح» فقد فاز بـ17، والأحزاب الفائزة بمقعد واحد 16، وتحالف «عزم» 14 مقعداً، و«الجيل الجديد» 9، و«امتداد» 9، و«إشراقة كانون» 6، و«تصميم» 5، و«بابليون» 4. وفاز «العقد الوطني» بـ 4 مقاعد، و«قوى الدولة الوطنية» 4، و«حركة حسم للإصلاح» 3، وتحالف «جماهيرنا هويتنا» 3، و«جبهة تركمان العراق المؤحد» 1، بينما كان عدد مقاعد الأفراد الفائزين 43 مقعداً.

العراق: تحضيرات للقاء بين الصدر و«الإطار التنسيقي»

> شهدت الساعات الماضية في العراق حراكاً لعقد اجتماع جديد بين مقتدى الصدر و«الإطار التنسيقي» لبحث تشكيل الحكومة الجديدة، بعد إخفاق الطرفين في التوافق خلال اجتماعهما السابق في النجف

بغداد ـ عادل النواب

شهد يوما الخميس الماضي وأمس الجمعة حراكاً سياسياً واسعاً في كل من بغداد والنجف، بين قوى سياسية مختلفة، بهدف ترتيب لقاء جديد بين زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، وقيادات وممثلين عن قوى «الإطار التنسيقي»، خلال الأسبوع المقبل، أملاً بالتوصل إلى تفاهمات أولية حول شكل الحكومة الجديدة، ومسألة «الكتلة الأكبر» داخل البرلمان العراقي، التي منحها الدستور حق تشكيل الحكومة.

التحرك يأتي بعد إخفاق الاجتماع الثاني بين الطرفين في مدينة النجف الأربعاء الماضي، إذ انتهى من دون أي نتائج ملموسة، وجرى إلغاء مؤتمر صحافي كان مقرراً عقب الاجتماع، الذي دام لنحو ساعتين في منزل الصدر في النجف القديمة. وقال قيادي بارز في التيار الصدري، طلب عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، إن الساعات الأخيرة شهدت اتصالات مكثفة بين قيادات سياسية مختلفة، بهدف تحديد موعد لاجتماع جديد بين الصدر وقيادات وممثلين عن قوى «الإطار التنسيقي»، سيكون من بينهم رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي. وبيّن أن «المعلومات الأولية حول الاجتماع الثالث أنه سيعقد في النجف أيضاً، وليس في بغداد. وهذا الاجتماع يهدف للتوصل إلى تفاهمات، ولو أولية، على أقل تقدير، حول شكل الحكومة الجديدة، وتشكيل الكتلة الأكبر داخل البرلمان، قبل عقد مجلس النواب أولى جلساته».

ونفى القيادي أن يكون الخلاف الحالي بين الصدر وقوى «الإطار التنسيقي» «حول هوية، أو اسم، رئيس الوزراء المقبل، أو تقسيم الحقائب الوزارية داخل الحكومة، بل جوهر الخلاف على شكل الحكومة، فالصدر يريدها حكومة أغلبية، والمعسكر الآخر من القوى السياسية الشيعية يريدها حكومة توافقية، يكون الكل مشاركاً فيها، مع ترك المعارضة للنواب المستقلين والمدنيين داخل البرلمان، الذين اختاروا ذلك في وقت سابق، والذين يتجاوز عددهم الـ35 نائباً».

وأكد محمد الصيهود، القيادي في ائتلاف «دولة القانون» الذي يتزعمه المالكي، أن «الأيام القليلة المقبلة ستشهد عقد اجتماع ثالث مهم بين زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر وقيادات قوى الإطار التنسيقي». وأضاف الصيهود، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، أن «هذا الاجتماع ربما سيكون المالكي مشاركاً فيه، كونه زعيم أكبر قوى الإطار التنسيقي داخل البرلمان القديمة. وقال إن «قوى الإطار التنسيقي مصرّة على تشكيل حكومة توافقية يكون الكل مشاركاً فيها. وهذا الأمر مدعوم من جميع القوى السياسية السنية والكردية. ولا يمكن تشكيل حكومة أغلبية يكون هدفها إقصاء أطراف دون أخرى. كما أن الإطار التنسيقي يمكنه تشكيل الحكومة عبر تشكيل الكتلة الأكبر، لكن هو يريد مشاركة التيار الصدري بهذه الحكومة، كونه طرفاً سياسياً مهماً في العملية السياسية في العراق». وأضاف الصيهود أن «الحوارات والاجتماعات خلال الاتصالات، أو اللقاء المباشر بين الصدريين والإطار التنسيقي مستمرة، وتهدف للوصول إلى اتفاق وتوافق سريع قبل عقد البرلمان العراقي أولى جلساته. ونتوقع حسم هذا الاتفاق قبل عقد الجلسة، والأيام المقبلة، سوف تشهد الاتفاق على تسمية رئيس البرلمان ونائبيه».

ويأتي هذا الحراك بعد دعوة رئيس الجمهورية العراقي برهم صالح البرلمان الجديد إلى عقد جلسته الأولى في التاسع من الشهر الحالي، وذلك بعد ثلاثة أيام من المصادقة على نتائج الانتخابات.

وجاء ذلك بعدما صادقت المحكمة الاتحادية، الاثنين الماضي، على نتائج الانتخابات التشريعية، التي جرت في العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بعد 11 أسبوعاً من الجدل السياسي بشأن النتائج، فتحت الباب واسعاً أمام القوى السياسية الفائزة، والخاسرة أيضاً، للمضي في تشكيل التحالفات، قبل انعقاد الجلسة الأولى للبرلمان الجديد، التي يفترض أن تعقد خلال 15 يوماً بعد المصادقة، أي في موعد أقصاه 11 يناير/

تظاهرات بذكرى سليماني والمهندس

شهدت العاصمة العراقية بغداد، أمس الجمعة، تظاهرات لأنصار عدد من الفصائل المسلحة لإحياء الذكرى الثانية لمقتل قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري قاسم سليماني، ونائب رئيس «هيئة الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس، بضربة جوية أميركية قرب مطار بغداد الدولي مطلع عام 2020. وتجمع المتظاهرون في ساحة التحرير وسط بغداد مرددين هتافات منددة بالولايات المتحدة، ومطالبين بالإسراع بإخراج القوات الأجنبية من البلاد.

الصدر يريد حكومة أغلبية (فرانس برس)

مصر: العاصمة الإدارية تواجه غضب الشركات

تواجه العاصمة الإدارية الجديدة في مصر معضلة إكمالها في الوقت المحدد، إذ إن الشركات العاملة فيها لا تستطيع مواصلة العمل

القاهرة ـ العربي الجديد

كشفت مصادر مصرية اقتصادية خاصة عن أزمة تواجه النظام المصري، بسبب تعاظم المستحقات المتأخرة لعدد كبير من الشركات العاملة في مشاريع العاصمة الإدارية الجديدة، في الوقت الذي تطالب فيه جهات رسمية الشركات بتكثيف أعمالها، حتى يتسنى للحكومة الإعلان الرسمي عن خطوة نقل الوزارات والهيئات الحكومية للعاصمة.

وقال مصدر منها، في حديث خاص لـ«العربي الجديد»، إن الأزمة تكمن في كون الكثير من الشركات لها مستحقات متأخرة ضخمة، تجاوزت مليارات الجنيهات، في حين ترغب القيادة السياسية في تسريع وتيرة العمل بالمشاريع المرتبطة بالعاصمة الإدارية، قبل الثلاثين من يونيو/حزيران 2022. وبحسب المصدر فإن الشركات أبلغت جهات سيادية مشرفة على عمليات تنفيذ مشاريع العاصمة الإدارية بعدم قدرتها على مواصلة العمل، في ظل عدم صرف المستخلصات المالية الصادرة لها، بسبب عدم وجود تمويل لدى الجهات الرسمية المعنية، وعلى رأسها شركة العاصمة الإدارية الجديدة، والهيئة الهندسية للقوات المسلحة. وأوضح المصدر أن مسؤولي الشركات المتضررة اشتكوا من أن الكثير من العمال غير النظاميين تركوا العمل، ويرفضون الاستمرار، بسبب عدم تمكن الكثير منهم من الحصول على مرتباتهم لأكثر من ثلاثة أشهر متواصلة.

في مقابل ذلك، كشف مصدر رسمي في شركة العاصمة الإدارية أن اجتماعاً موسعاً جرى أخيراً مع مسؤولي الشركات الكبرى العاملة في المشاريع الإنشائية بالعاصمة الجديدة، تم بحضور رئيس الشركة اللواء أحمد زكي عابدين. وأوضح أنه جرى خلاله الاستماع لشكاوى الشركات، والتي تمثلت في مجملها في تأخر المستحقات، في ظل عدم قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها الخاصة بمواصلة العمل، لعدم قدرتها على دفع الرواتب، ومواد البناء. وقال المصدر إن مسؤولاً بارزاً في الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، التي تتولى الإشراف على كافة مشاريع العاصمة الجديدة، أكد لمسؤولي الشركات وجود حل من جانب القوات المسلحة، وهو توجيه تعليمات مشددة لرئيس مجلس إدارة البنك المركزي طارق عامر، بإقراض الشركات بالأمر المباشر من البنوك المصرية، بكافة المبالغ التي يحتاجونها، من دون تقديم ضمانات. وبحسب المصدر، فإن الشركات قبلت بالحل المطروح من جانب الهيئة الهندسية للقوات المسلحة على مضض، بسبب الفوائد البنكية على القروض، والتي تمثل أعباء مالية على تلك الشركات. ولفت إلى وقوع الشركات تحت ضغط الشروط الجزائية عليهم المستحقة لجهات وأطراف أخرى، بسبب التأخير في الوفاء بالتزاماتهم المالية.

يذكر أن المادة 62 من قانون تنظيم التعاقد تنص على جواز التعاقد بالأمر المباشر في حالات محددة. وكانت الحكومة المصرية قد وافقت، قبل أشهر، على «اعتماد قرارات وتوصيات اللجنة الوزارية الهندسية، بشأن الإسناد المباشر للشركات للاستفادة من الاستثمارات»، شرط أن تكون الجهات المعنية «مسؤولة عن تحديد سعر المشروع». وتقع العاصمة الإدارية الجديدة على حدود مدينة بدر، في المنطقة المحصورة بين طريق القاهرة السويس وطريق القاهرة العين السخنة، وذلك شرق الطريق الدائري الإقليمي. ويبعد موقع العاصمة الجديدة عن محافظة الشرقية ومدينة العاشر من رمضان مسافة 42 كيلومتراً، وعن العين السخنة والسويس مسافة 60 كيلومتراً. كما تبعد عن القاهرة مسافة 60 كيلومتراً، وتمتد على مساحة ضخمة تصل إلى 714 كيلومتراً مربعاً.

ووفقاً للمخطط المعد سلفاً، يتم العمل بالعاصمة على ثلاث مراحل؛ الأولى من المقرر افتتاحها رسمياً خلال عام 2022، وتبلغ مساحتها 161,87 كيلومتراً مربعاً. أما المرحلة الثانية، فتمتد على مساحة تبلغ نحو 190 كيلومتراً مربعاً، فيما تمتد الثالثة على مساحة نحو 392,54 كيلومتراً مربعاً.

والأسبوع الماضي أثارت زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى الصعيد جدلاً حول المشاريع التي تشرف عليها الدولة. وفي إطار افتتاح بعض المشاريع بصعيد مصر، حضر السيسي مؤتمراً يناقش استراتيجية الحكومة في بناء الجسور وتشييد الطرق السريعة في الصعيد، ومن بينها 3 جسور سيتم بناؤها في الفترة المقبلة. وخلال المؤتمر ذاته، قدم وزير النقل كامل الوزير لمحة عن التكلفة المبدئية للجسور المزمع تدشينها. وأشار إلى أنها قد تبلغ نحو 9 مليارات جنيه (الدولار يساوي 15,7 جنيهاً)، إلا أن السيسي طلب تقليل التكلفة، ليقترح وزير النقل تخفيضها إلى 7,5 مليارات جنيه».

شرق غرب

مصر: الإفراج عن علا القرضاوي

قررت النيابة المصرية، أمس الجمعة، إخلاء سبيل علا، ابنة الشيخ يوسف القرضاوي، الرئيس السابق للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين. ووفق وكالة الأنباء المصرية الرسمية، «تم إخلاء سبيل علا القرضاوي بموجب قرار من النيابة العامة على ذمة التحقيقات». وكانت النيابة قد وجهت اتهامات إلى علا بـ«الانضمام لجماعة إرهابية (من دون تسميتها) وتمويل الإرهاب»، وهي ثاني قضية توجه لابنة القرضاوي منذ توقيفها وزوجها الناشط السياسي حسام خلف قبل أكثر من 4 سنوات.

(الأناضول)

روسيا تقتل مدنيين في إدلب

سقط قتلى وجرحى مدنيون جراء الغارات الجوية الروسية، أمس الجمعة، على ريفي إدلب الشمالي والجنوبي. وقتل شخصان وأصيب آخرون نتيجة غارة روسية استهدفت مدجنة لتربية الطيور على أطراف بلدة كفردريان الحدودية مع تركيا، شمالي إدلب.

(العربي الجديد)

العراق: غارات تركية على مواقع «الكردستاني»

كشفت مصادر محلية وأمنية عراقية في محافظة دهوك ضمن إقليم كردستان شمالي العراق، أمس الجمعة، أن مقرات لمسلحي حزب «العمال» الكردستاني تعرضت إلى قصف جوي عنيف في سفح جبل كارة، في مدينة العمادية شمالي دهوك. وأكد مسؤول في قوات اللواء 80 بقوات البشمركة أنه لم تسجل خسائر بين المدنيين، كما لم تتم معرفة خسائر حزب العمال جراء القصف. ووفقاً له، فإن القصف عادة «يستهدف مخازن سلاح الحزب الذي يعتمد عليه في تنفيذ هجماته».

(العربي الجديد)

عباس: نمد أيدينا للسلام الشامل

شدّد الرئيس الفلسطيني محمود عباس (الصورة)، أمس الجمعة، على مد الأيدي لـ«صنع السلام العادل والشامل وفي إطار مؤتمر دولي يعقد وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، وبرعاية الرباعية الدولية، بهدف إنهاء الاحتلال لأرض دولة فلسطين بعاصمتها القدس». وأضاف عباس في كلمة متلفزة عبر تلفزيون فلسطين الرسمي، لمناسبة الذكرى الـ57 لانطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة وحركة فتح: «نرفض عمليات هدم البيوت ومصادرة الأراضي، وترحيل أبناء شعبنا من بيوتهم في الشيخ جراح، وسلوان، واقتلاع أشجار الزيتون وحرق الحقول، والتنكيل بأسرانا في سجونهم، واحتجاز جثامين شهدائنا، ومواصلة حصار شعبنا في قطاع غزة».

(العربي الجديد)

صفقة عسكرية أميركية ـ إسرائيلية

أعلنت وزارة الأمن الإسرائيلية، أمس الجمعة، عن توقيع اتفاق مع الولايات المتحدة لشراء 12 طائرة هليكوبتر من طراز «سي إتش-53 كيه» من إنتاج شركة «لوكهيد مارتن»، وطائرتين للتزود بالوقود من طراز «كيه سي-46» من إنتاج «بوينغ». وقُدّرت القيمة الإجمالية للصفقة بنحو 3,1 مليارات دولار. ومن المقرر وصول أول طائرات منها إلى إسرائيل في عام 2026.

(رويترز)

تقرير

توجّه نحو التوسع أم رسائل للأميركيين على مقربة من التنف؟

مناورات روسية في البادية السورية

أجرت القوات الروسية في سورية مع قوات النظام السوري، مناورات استمرت أسبوعاً، في السويداء، ضمن البادية السورية. ومع بروز معطيات حول أن أسباب المناورات نابعة من مواجهة خلايا «داعش» المنتشرة في الصحراء، إلا أن قربها من معسكر التنف، التابع للأميركيين، أثار تساؤلات حول الأهداف الحقيقية للمناورات

الروس يريدون القيام بدور أكبر في المنطقة الجنوبية

المناورات تحاكي مواجهات مع جماعات مدعومة من واشنطن

عماد كركص

تأتي المناورات العسكرية المشتركة التي أجرتها القوات الروسية بمشاركة قوات النظام في بادية السويداء، جنوبي سورية، لتفتح باب التساؤلات حول مصير محافظة السويداء أولاً، ورغبة الروس والنظام بالتوغل أكثر في البادية التي تشكل مساحتها حوالي نصف مساحة البلاد، انطلاقاً من الخاصرة الجنوبية. غير أن تلك المناورات خطفت الضوء لأمرين. الأول أن منطقة المناورات تواجه قاعدة التنف في ريف حمص الشرقي، التي تُعتبر أكبر قاعدة للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في البلاد، وتحوي قوات من جنسيات مختلفة. أما الأمر الثاني فلأن تلك المناورات تزامنت مع مناورات أخرى، أجراها التحالف بالتشارك مع فصيل «جيش مغاوير الثورة» التابع للمعارضة السورية، والذي يشارك في حماية القاعدة في محيطها البري.

وانتهت أول من أمس الخميس مناورات الروس والنظام، التي بدأت قبل حوالي أسبوع من ذلك. وأشار موقع «السويداء 24» المختص بنقل أخبار محافظة السويداء ومحيطها، إلى أن سبع عربات عسكرية روسية وصلت إلى قرية شنوان في ريف السويداء الشمالي الشرقي، التي يتخذ منها النظام السوري قاعدة عسكرية منذ طرد تنظيم «داعش» من المنطقة، واستقرت تلك القوات في مدرسة القرية وبدأت بإجراء تدريبات مع الفرقة «15 قوات خاصة» التابعة لقوات النظام السوري. وبحسب الموقع، فإن القوات الروسية والسورية أجرت مناورات مشتركة وتدريبات بالذخيرة الحية في حقل الرماية شرقي تل أصفر، وسمع سكان المنطقة أصوات انفجارات من مكان المناورات وتحليقاً للطيران الحربي في بعض الأحيان. ونقل الموقع عن مصدر عسكري في قوات النظام، قوله إن «المناورات تحاكي الحروب الصحراوية ومواجهات مع الجماعات المسلحة المدعومة من واشنطن التي تنتشر في البادية السورية». ومع نهاية المناورات نقل الموقع عن مصدر عسكري آخر من قوات النظام قوله إن «اليوم الأخير شهد تدريبات للجنود على تحرير مستوطنة من جماعات مسلحة»، مضيفاً «أن الجنود السوريين والروس حققوا عملاً جماعياً جيد التنسيق للعمليات اللاحقة». وبالتزامن مع تلك المناورات، كانت قوات التحالف تجري مناورات مشابهة بالتشارك مع فصيل «مغاوير الثورة» في محيط قاعدة التنف العسكرية، الواقعة عند مثلث الحدود السورية الأردنية العراقية، وفي منطقة تسمى «55 كيلومتراً»، التي تضم القاعدة وانتشاراً عسكرياً للمعارضة السورية من خلال «مغاوير الثورة» ومخيماً للنازحين السوريين. ونشر حساب «مغاوير الثورة» على وسائل التواصل صوراً للمناورات، معتبراً أن «العمل الجماعي ضروري للاستعداد للمهمة، جنود من جيش مغاوير الثورة والقوات الأميركية خلال تدريب على الأسلحة». وشارك حساب للتحالف الصور نفسها، مشيراً إلى أنه «سنبقى على أتم الاستعداد والالتزام مع شركائنا في جيش مغاوير الثورة لحرمان فلول داعش من أي فرصة للعودة، وسنواصل العمل معاً لتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة».

يرغب الروس في تأمين البادية السورية (ياسر الخطيب/الأناضول)

انكفاء إيراني

ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان، أمس الجمعة، أن ثماني مروحيات روسية وصلت إلى مطار تدمر العسكري من قاعدة حميميم الروسية في محافظة اللاذقية، كما خرجت تعزيزات عسكرية مشتركة من «الفيلق الخامس» و«لواء القدس» من دير الزور، بأوامر روسية، باتجاه منطقة تدمر في ريف حمص الشرقي. وأضاف المرصد أن القوات الروسية تنوي نشر نقاط عسكرية جديدة في تدمر وباديتها، على حساب الميليشيات الموالية لإيران، والمنتشرة بأعداد كبيرة في المنطقة.

متابعة

عسكر السودان يتمسكون بالتصعيد: استمرار التظاهرات استنزاف

رغم سقوط 4 قتلى وعشرات الجرحى في قمع المليونية التي شهدها السودان الخميس، كان العسكر يتحدثون عن وجود «أيادٍ خفية تحاول جر البلاد نحو الفوضى»

بلينكن: نقف مع شعب السودان في مطالبته بالحرية والسلام

على الرغم من القمع العنيف للاحتجاجات ضد الانقلاب في السودان، ما أدى إلى مقتل 53 شخصاً منذ 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، إلا أن الطاهر أبو هاجة، المستشار الإعلامي لرئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان، اعتبر، أمس الجمعة، أن استمرار التظاهرات يُعد «إهداراً واستنزافاً» لن يصل بالبلاد إلى حل سياسي. وأوضح، في حديثٍ لوكالة الأنباء السودانية «سونا»، أن «استمرار التظاهرات بشكلها الحالي ما هو إلا استنزاف مادي ونفسي وذهني، وإهدار للطاقات والوقت لن يصل بالسودان إلى حل سياسي». وأضاف أن «التوافق الوطني والالتفاف حول قضايا البلاد العليا والحوار هو الطريق الأوحد نحو استقرار السودان». واعتبر أبو هاجة أن «هناك أيادي خفية تحاول جر البلاد نحو الفوضى، وهي لا تريد انتخابات أو ديمقراطية، وإنما تريد فترة انتقالية إلى ما لا نهاية». ومضى قائلاً إن «الجهات مرصودة ومعروفة (من دون تسميتها)، ولن يُسمح لها بجرّ البلاد إلى الهاوية وتطبيق مخططات الخراب التي نُفذت في دول أخرى».

من جهته، دان عضو مجلس السيادة السوداني الهادي إدريس، أمس، «العنف المفرط تجاه المتظاهرين السلميين خلال تظاهرات الخميس». ونقلت «سونا» عنه دعوته إلى «كشف هوية المعتدين للرأي العام».

يأتي هذا فيما أعلنت لجنة أطباء السودان، أمس، ارتفاع عدد ضحايا الاحتجاجات إلى 53 قتيلاً منذ انقلاب البرهان في 25 أكتوبر الماضي. وكانت اللجنة قد أعلنت، في بيان سابق، تسجيل 4 قتلى و200 إصابة، بينها 40 بالرصاص الحي، خلال التظاهرات التي جرت الخميس للمطالبة بـ«الحكم المدني»، فيما أعلنت الشرطة السودانية، في بيان أمس، مقتل 4 متظاهرين، وإصابة 298 آخرين، وإصابة 53 من قوات الشرطة. وأفادت اللجنة بأن قوات الأمن السودانية اقتحمت مستشفيي «شرق النيل» و«الخرطوم التعليمي» بالخرطوم، بـ«قوة السلاح، للسؤال عن المصابين واعتقالهم على خلفية مشاركتهم باحتجاجات الخميس». وأضافت أن «قوات الأمن أطلقت الغاز المسيل للدموع داخل قسم الطوارئ، ما أدى إلى حالات اختناق وسط المرضى والكوادر الطبية».

بدوره، أعلن حزب «الأمة القومي»، أمس، اعتقال قياديين منه في احتجاجات الخميس بالخرطوم. وذكر الحزب، في بيان، أن قوات الأمن «اعتقلت عدداً كبيراً من الثوار والثائرات، من بينهم رئيس لجنة السياسات بالمكتب السياسي للحزب إمام الحلو، وعضو مجلس المرأة رندا الصادق المهدي». وطالب بإطلاق سراحهم فوراً.

من جانبها، دانت «شبكة الصحافيين السودانيين» الاعتداءات «التي نفذتها أجهزة النظام ضد الإعلاميين والصحافيين خلال تغطيتهم مواكب الخميس».وشدّدت الشبكة في بيان على أن الاعتداءات على الصحافيين والإعلاميين لن تحول دون أدائهم عملهم النبيل.

وأكد تجمع المهنيين السودانيين، فجر أمس، تمسكه بنقل السلطة خالصة لقوى الثورة وفتح الطريق أمام سودان مدني «ديمقراطي». وأفاد في بيان بأن مجزرة الخميس «لن تكون إلا سبباً جديداً لمزيد من الصمود ودافعاً لوحدة وتطوير أدوات الشارع وقواه الثورية». وأضاف البيان، أن «لاءات الثورة الثلاث: المساواة، لا شرعية، لا للتفاوض، غدت أكثر رسوخاً ووضوحاً، ولن تجدي المبادرات ومحاولات إنقاذ السلطة». وأكد أنه «لا استماع لأي صوت سوى إعلان نقل السلطة خالصة لقوى الثورة وفتح الطريق، فورا، لسودان مدني ديمقراطي». ودعا التجمّع القوات النظامية إلى «إدراك مسؤوليتها في وقف العنف والانتهاكات بحق الشعب، والتَوقف عن حماية مجموعة صغيرة في أعلى السلطة».

في غضون ذلك، تصاعدت المواقف الدولية المدينة للعنف ضد المتظاهرين. وبعدما دانت السفارة الأميركية في الخرطوم العنف ضد السودانيين، أعرب وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن عن انزعاج الولايات المتحدة من التقارير عن «استخدام القوة المميتة ضد محتجين في السودان». وكتب في تغريدة على «تويتر» أن «الولايات المتحدة تقف مع شعب السودان في مطالبته بالحرية والسلام والعدالة».

كما أعرب رئيس بعثة الأمم المتحدة بالسودان «يونتاميس»، فولكر بيرتس، عن انزعاجه الشديد من تقارير تحدثت عن مقتل 4 متظاهرين، مشدّداً، في تغريدة له على «تويتر»، على أن «التقارير عن مقتل 4 متظاهرين سودانيين والاعتداءات على حرية الصحافة أثارت انزعاجي الشديد». وأضاف أنه «على الرغم من الحاجة لمزيد من الوقت لتأكيدها، إلا أن التقارير الأولية تدعو للقلق». ودعا بيرتس إلى «ضرورة إجراء تحقيق ذي مصداقية في هذه الانتهاكات، وحماية الحق في حرية التعبير».

(الأناضول، رويترز)

سقط 4 قتلى في احتجاجات الخميس (محمود حجاج/الأناضول)

وقال المسؤول الإعلامي في «جيش مغاوير الثورة» عبد الرزاق المحيا، في حديثٍ مع «العربي الجديد»، إن تدريباتهم اعتيادية وتهدف لزيادة مهارات المقاتلين، وسهولة العمل المشترك مع القوات الأميركية. وأضاف: «بالنسبة لنا في جيش مغاوير الثورة، نحن على أهبة الاستعداد وبشكل دائم وذلك بسبب وجودنا في منطقة مهمة استراتيجية في سورية وتتعارض أهدافنا مع أهداف من لا يريدون تحقيق السلام والأمن في المنطقة، ونأخذ كل التهديدات المحيطة بنا على محمل الجد». وأشار المحيا إلى أن «خطر داعش قائم، إذ يوجد لديه خلايا في البادية السورية، في المناطق التي تخضع لسيطرة نظام الأسد، وهي تعمل ضمن مجموعات صغيرة تعتمد على مبدأ حرب العصابات، مع العلم أنها غير قادرة على الوصول لمنطقة الـ55 بسبب الكمائن والدوريات الدائمة لجيش مغاوير الثورة».

وأشارت مصادر لـ«العربي الجديد» من داخل السويداء، إلى أن هناك توجهاً دولياً لكبح نشاط تهريب المخدرات من سورية إلى الأردن من خلال البادية. وهو ما دفع الروس لزج النظام في تنظيم عملية ضبط الحدود، بعد إجرائهم جولات تفقدية على الحدود في الأيام الماضية، على الرغم من الاتهامات للنظام بتسهيل عمليات تهريب المخدرات، من خلال وحدات مقاتلة محسوبة على إيران. لكن مصادر أخرى قالت إن المناورات جرت لإثبات الوجود الروسي في الخاصرة الجنوبية من البادية، في رسالة لواشنطن التي تعتبر التنف قاعدتها الأهم في سورية.

من جهته، رأى الصحافي والكاتب نورس عزيز، المتحدر من محافظة السويداء، أن المناورات المشتركة بين قوات النظام والروس في البادية، جاءت بعد عدة تطورات في سورية. وكشف أن الروس باشروا منذ 25 ديسمبر/كانون الأول الماضي مناورات حربية في شمال شرقي سورية، واستخدموا مطار القامشلي كمطار داعم لمطار حميميم. وكذلك بدأ الضباط الروس بإعادة تأهيل بعض قطع النظام العسكرية من خلال تدريب عناصر وضباط تلك القطع.

وأشار عزيز إلى أنه «في بادية السويداء وبعد تطورات الملف الأمني في محافظة السويداء ونشر حواجز وتعزيزات جديدة خصوصاً من قوات حفظ النظام، وكذلك عودة عناصر الفرقة 15 من المهمات القتالية في درعا، قام الروس مطلع الأسبوع الماضي بإجراءات تدريبات مع عناصر الفرقة 15، في خطوة لإعادة تأهيلها وتثبيت حضورها العسكري داخل المحافظة، وزيادة نفوذها على حساب الفصائل المحلية وميليشيا الدفاع الوطني المدعومة إيرانياً». أما بالنسبة لتزامن المناورات مع مناورات التنف، قال عزيز «لا شك في أن الروس يريدون إظهار دور أكبر في المنطقة الجنوبية، خصوصاً بعد وجود تشكيلات محلية بدعم قاعدة التنف تحت مسمى (محاربة داعش في بادية السويداء)، وهنا أتحدث عما يعرف بقوة مكافحة الإرهاب الجناح العسكري لحزب اللواء السوري». وحزب «اللواء السوري»، حزب أسسه ناشط إعلامي من محافظة السويداء هو مالك أبو خير، على أنه حزب سياسي محلي في السويداء لاستقطاب أبناء المحافظة، بعد تطورات ساخنة شهدتها المحافظة التي انتفضت بوجه النظام على خلفية تردي الأوضاع المعيشية من خلال تظاهرات تبددت حدتها شيئاً فشيئاً. غير أن المعلومات تشير إلى أن الحزب بات يدير جناحاً عسكرياً لمكافحة الإرهاب وتحديداً لمحاربة تنظيم «داعش» في البادية القريبة من السويداء، بالتنسيق مع واشنطن.

الحدث

شهدت بلدات عدة في الضفة مواجهات أمس (جعفر اشتية/فرانس برس)

مواجهات الضفة: شهيد وعشرات الإصابات

رام الله ـ محمود السعدي

استشهد الفلسطيني أمير عاطف ريان، أمس الجمعة، برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي، بعد إصابته بجروح خطيرة، في الشارع الاستيطاني المقام شمال غربي سلفيت، شمالي الضفة الغربية المحتلة. وكان أمين سر حركة «فتح» في سلفيت عبد الستار عواد قد أكد، لـ«العربي الجديد»، إصابة ريان بجروح خطيرة، وتم احتجازه بذريعة محاوله تنفيذ عملية طعن مستوطنين على الشارع الاستيطاني، فيما أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المنطقة.

وأُصيب عشرات الفلسطينيين، أمس، بجروح بالرصاص وبالاختناق بالغاز المسيل للدموع خلال مواجهات مع قوات الاحتلال الإسرائيلي، بعد قمع مسيرات وفعاليات ضد الاستيطان وإقامة بؤرة استيطانية بالضفة الغربية. وأكدت مصادر محلية وطبية، لـ«العربي الجديد»، وقوع إصابات في المسيرات الأسبوعية في بلدات عدة شمالي الضفة الغربية.

وقمعت قوات الاحتلال، بعد صلاة الجمعة، المسيرة الأسبوعية الرافضة إقامة بؤرة استيطانية على أراضي بلدة بيت دجن، وفق ما أفاد به «العربي الجديد» الناشط في مقاومة الاستيطان منجد أبو جيش. وأشار أبو جيش إلى أن المسيرة الأسبوعية انطلقت من أمام المسجد الكبير في بيت دجن، بمشاركة المئات، باتجاه البؤرة الاستيطانية التي يقيمها مستوطنون منذ أكثر من عام على الأراضي الشمالية في بيت دجن، وحين اقترب المشاركون من تلك البؤرة، قمعتها قوات الاحتلال، واندلعت بعد ذلك مواجهات أصيب فيها العشرات.

بدوره، أفاد مدير الإسعاف والطوارئ في الهلال الأحمر الفلسطيني في نابلس أحمد جبريل «العربي الجديد» بأن طواقم الإسعاف تعاملت، في مواجهات بيت دجن، مع 44 إصابة بالغاز المسيل للدموع. واندلعت مواجهات بين الشبان وقوات الاحتلال على أراضي جبل صبيح في بلدة بيتا، جنوبي نابلس، شمالي الضفة، رفضا لإقامة بؤرة استيطانية على أراضي جبل صبيح، ما أوقع إصابات، وفق ما أفاد به نائب رئيس بلدية بيتا موسى حمايل «العربي الجديد». وأدى 50 ألف مصل صلاة الجمعة في المسجد الأقصى في ظل إجراءات الاحتلال المشددة على أبواب القدس القديمة المؤدية إلى المسجد. كما أدى آلاف الفلسطينيين صلاة الفجر والجمعة في المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل، جنوبي الضفة، في ظل الهجمة الاستيطانية التي يتعرض لها المسجد. وأفادت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية، في بيان صحافي، بأن المستوطنين قطعوا، أول من أمس الخميس، 70 شجرة زيتون معمّرة من أرض الفلسطيني نمر طيراوي من بلدة بورين، جنوبي نابلس، شمالي الضفة. وأغلقت قوات الاحتلال، أمس، شارع جنين نابلس من حاجز مستوطنة «شافي شمرون» المقامة على أراضي الفلسطينيين، شمال غربي نابلس، حتى مدخل بلدة سيلة الظهر، جنوبي جنين، بالقرب من مستوطنة «حوميش» المخلاة حتى إشعار آخر، لتأمين الحماية للمستوطنين الذين ينفذون اعتداءات، منذ نحو أسبوعين، على الفلسطينيين، بعد مقتل مستوطن وإصابة اثنين آخرين على مدخل المستوطنة بعد إطلاق مقاومين فلسطينيين الرصاص باتجاههم. من جهة ثانية، اقتحمت قوات الاحتلال وصورت عدداً من المنازل القديمة والأثرية في بلدة رمانة، غربي جنين، وفق تأكيدات مصادر محلية.

شرق غرب

إيران: إدارة بايدن تتحمل مسؤولية اغتيال سليماني

اعتبرت وزارة الخارجية الإيرانية، أمس الجمعة، أن الإدارة الأميركية الحالية، برئاسة جو بايدن، تتحمل أيضاً «مسؤولية» قرار الإدارة السابقة لسلفه دونالد ترامب اغتيال قائد فيلق القدس بالحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني، الذي قتل بغارة أميركية قرب مطار بغداد مطلع العام 2020. وقالت الخارجية الإيرانية، في بيان، إن «العمل الإجرامي للولايات المتحدة خططت له ونفذته الإدارة الأميركية آنذاك بشكل منظم، ويتحمّل البيت الأبيض حالياً مسؤولية ذلك».

(فرانس برس)

الجامعة العربية تدعو الأطراف الصومالية لتجنب التصعيد

دعت جامعة الدول العربية جميع الأطراف الصومالية إلى ضبط النفس وتجنب أي تصعيد قد يقود البلاد إلى العنف، ووضع مصالح الشعب الصومالي فوق أي اعتبار، وذلك تعليقاً على الأزمة المتجددة بين الرئيس الصومالي محمد عبد الله فرماجو (الصورة) ورئيس الوزراء محمد روبلي. وحثت الجامعة، في بيان أمس، الفرقاء السياسيين في الصومال على الانخراط فوراً في حوار وطني بنّاء يضمن الحفاظ على الإنجازات التي تحققت على صعيد بناء مؤسسات الدولة، ويؤدي إلى تنظيم الانتخابات العامة في أسرع وقت ممكن».

(قنا)

الحرس الثوري يقتل 3 أشخاص جنوبي إيران

أعلن الحرس الثوري الإيراني، أمس الجمعة، قتل ثلاثة أشخاص ضالعين في قتل اثنين من عناصره في محافظة سيستان-بلوشستان في جنوب شرق إيران، قبل نحو أسبوع، خلال «اشتباك مسلح مع مجموعة أشرار ومرتزقة». وأعلن الحرس الثوري، في بيان أورده موقعه الإلكتروني أمس، أنه تمكن من «استهداف وقتل منفذي هذه الجريمة» بعملية «دقيقة» و«مفاجئة».

(فرانس برس)

باكستان: مقتل 4 جنود قرب أفغانستان

قال الجيش الباكستاني، أمس الجمعة، إن قوات أمن داهمت مخابئ لمسلحين في معقل سابق لـ«طالبان» الباكستانية بالقرب من أفغانستان، ما أدى إلى إطلاق نار أسفر عن مقتل أربعة جنود واثنين من المسلحين. وأوضح البيان أن المداهمة الأولى نُفذت في منطقة تانك في شمال غرب البلاد، وأسفرت عن مقتل اثنين من المسلحين، فيما نُفذت المداهمة الثانية في منطقة وزيرستان الشمالية وأسفرت عن أسر مسلح قبل مقتل أربعة جنود في المواجهات.

(أسوشييتد برس)

ألمانيا تغلق نصف محطاتها النووية

أغلقت ألمانيا، أمس الجمعة، نصف محطاتها النووية الست التي لا تزال قيد التشغيل، قبل عام من قيام البلاد بإسدال الستار على استخدامها المستمر منذ عقود للطاقة الذرية. وتم اتخاذ قرار التخلص التدريجي من الطاقة النووية والتحول من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة لأول مرة من قبل حكومة يسار الوسط بزعامة غيرهارد شرودر في عام 2002.

(أسوشييتد برس)

إضاءة

ليبيا: هل يؤشر تقارب المشري وصالح إلى مرحلة جديدة؟

يفتح التقارب الذي بدأ يظهر في ليبيا بين مجلسي النواب والأعلى للدولة، الباب أمام تساؤلات عدة بشأن المرحلة المقبلة، خصوصاً بعد تعثر الانتخابات

طرابلس ـ أسامة علي

مع تأجيل الانتخابات الرئاسية في ليبيا التي كانت مقررة في 24 ديسمبر/كانون الأول الماضي، بدأ يلوح في الأفق السياسي تقارب حثيث بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، أكبر طرفين سياسيين في البلاد كانا على خلاف طيلة سنوات، بهدف التوافق على خريطة طريق للمرحلة المقبلة، فما الجديد؟ وهل تقف ليبيا على عتبة مرحلة جديدة من مراحل الانتقال السياسي تبتعد معها آمال إجراء انتخابات قريبة؟

وحملت تصريحات رئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري لقناة «الجزيرة»، يوم الأربعاء الماضي، تفاصيل عدة حول التقارب الجديد والمفاجئ بين المجلسين، من بينها بدء ترتيبات للقائه برئيس مجلس النواب عقيلة صالح، منتصف الأسبوع المقبل، من دون أن يحدد مكان اللقاء. وفي هذا الشأن، رجحت مصادر ليبية خاصة تحدثت لـ«العربي الجديد»، أمس الجمعة، إمكانية أن تحتضن العاصمة التركية، أنقرة، اللقاء المرتقب بين المشري وصالح. ووفقاً لمعلومات المصادر، فإن اللقاء وإن تمكّن رعاته من حشد موافقة مبدئية من عواصم دولية عدة معنية بالملف الليبي لدعمه، إلا أن عواصم غربية نشطة في الشأن الليبي أبدت رغبتها في الاطلاع على تفاصيل أجندات اللقاء وما سينتج عنه.

وعلى الرغم من ذلك، أشارت المصادر إلى وجود إجماع على أهمية إحداث تقارب بين مجلسي الدولة والنواب كأفضل الحلول لتجاوز المسار المختنق الذي مرت به العملية الانتخابية، ولا سيما العراقيل السياسية، لكن في الوقت ذاته توجد مخاوف بشأن إمكانية استغلال المجلسين للخطوة والعمل على البقاء في المشهد لفترات أطول. ولفت أحد هذه المصادر، وهو دبلوماسي ليبي رفيع، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن المجتمع الدولي لا يمتلك حتى الآن رؤية واضحة بشأن مرحلة ما بعد 24 ديسمبر/كانون الأول، اليوم الذي كان يفترض إجراء الانتخابات فيه. وأوضح المصدر أن الاتصالات الدورية التي تجري بين عواصم غربية، تداولت أخيراً أهمية دور مجلسي النواب والدولة في تجسير الهوة السياسية في ليبيا لتحديد مواعيد جديدة للانتخابات، لكنها ترغب في أن تكون المواعيد الجديدة قريبة الأجل حتى لا تخدم مصالح قادة المجلسين في البقاء في المشهد من خلال تمديد فترة المرحلة المقبلة تحت ذريعة معالجة الانسداد القانوني والسياسي الخاص بالعملية الانتخابية.

من جهة ثانية، رأى الدبلوماسي الليبي أن تأجيل المستشارة الأممية ستيفاني وليامز عقد أول لقاء لملتقى الحوار السياسي إلى موعد غير محدد بعد أن كان من المفترض إجراؤه الأحد الماضي، له علاقة بالجهود الحالية الرامية لجمع المجلسين على توافق جديد. وبحسب الدبلوماسي، فإن وليامز، ومن ورائها عواصم غربية، لن تتخلى عن خيار إحياء ملتقى الحوار السياسي كآلية تعمل من خلالها البعثة الأممية على تجاوز المجلسين في حال وضوح مآربهما، كما فعلت في مرحلة سابقة انتهت إلى إنتاج خريطة الطريق والسلطة التنفيذية الحالية. وطالبت وليامز، أول من أمس الخميس، بتوفير ظروف ملائمة للحفاظ على تقدم العملية الانتخابية في البلاد، عقب تعذر إجرائها في موعدها المقرر. وقالت في تغريدة عبر «تويتر»: «أكرّر التزام الأمم المتحدة الراسخ بدعم السلطات الوطنية المعنية بالاستجابة للتطلعات المشروعة والقائمة لـ 2,8 مليون ناخبة وناخب في أرجاء ليبيا». وشددت على «أهمية توفير وضمان الظروف الملائمة للحفاظ على تقدم العملية الانتخابية على أسس متينة ومن منطلق تكافؤ الفرص بحيث لا يتمتع أي مرشح دون غيره بمزايا غير عادلة». ولا يبدو موقف مجلس النواب واضحاً من اللقاء المرتقب بين رئيسه عقيلة صالح والمشري، بل على العكس ذهب في طريق دعم عمل اللجنة النيابية التي شكلها لإعداد خريطة طريق لما بعد 24 ديسمبر.

خلال تظاهرة في العاصمة طرابلس رفضاً لتأجيل الانتخابات (محمود تركية/فرانس برس)

تقرير

تنتظر اليمن تحوّلات جوهرية في المرحلة المقبلة، مستندة إلى عنصرين أساسيين: إبراز نهج جديد في سير المعارك، ومنح الزخم الكافي للمشروع الانفصالي في جنوب البلاد. ولم يكن العام الماضي سهلاً على كافة المستويات، بسبب استعار المعارك على جبهات عدة، خصوصاً في مأرب. كما أن نطاق العمليات الجوية اتسع في أكثر من محافظة يمنية. وشهد العام الماضي محاولات سياسية لتوحيد الصفوف في مواجهة الحوثيين، الذين حققوا تقدماً عسكرياً في بعض المناطق، لكن الوضع لا يزال صعباً

تحولات تنتظر اليمن

نهج جديد للمعركة وزخم للمشروع الانفصالي

زكريا الكمالي

بعد عام عصيب على كافة المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية، يستقبل اليمنيون العام 2022 بتفاؤل حذر، رغم التحولات التي شهدتها الأيام الماضية، وعلى رأسها تصحيح الموقف العسكري، وكبح الانهيار الاقتصادي الذي يهدد الملايين بمجاعة وشيكة. ووفقاً لتوصيف المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ، كان العام الماضي أحد أقسى الأعوام على المواطن اليمني منذ اندلاع الحرب في 2015، وبلغ التصعيد العسكري ذروته جراء حصول هجمات عدائية متواصلة للحوثيين على مدينة مأرب، التي تحتضن أكبر تجمعات للنازحين، فيما اتسعت خريطة العمليات الجوية لتشمل أكثر من محافظة يمنية. وشهد العام الماضي هيمنة مطلقة للحوثيين في الملف العسكري من خلال التحكم في مسار المعركة صعوداً وهبوطاً وتحديد مكانها وزمانها، وكان من ثمار ذلك السيطرة على سبع مديريات جنوبية بمحافظة مأرب النفطية، فضلاً عن استكمال السيطرة على ما تبقى من محافظتي البيضاء والجوف وثلاث مديريات من شبوة. ومع توالي الانتكاسات في صفوف الحكومة الشرعية، كان التحالف الذي تقوده السعودية يتنبّه لخطورة الأمر، ويسعى إلى تدارك الموقف وتغيير المعادلة العسكرية من الدفاع إلى الهجوم، حتى وإن كان في وقت متأخر. وبالتزامن مع نشاط استخباراتي وتحول نوعي في العمليات الجوية، قادت السعودية حراكاً سياسياً بالتوفيق بين الأطراف المناهضة للحوثيين، وذلك برعاية اجتماعات مكثفة مع قيادات «المجلس الانتقالي الجنوبي» المدعوم إماراتياً، ومع حزب «التجمع اليمني للإصلاح»، في خطوة تهدف إلى حشد الدعم للحكومة الشرعية وتوحيد الصف في مواجهة الانقلاب الحوثي. وتأمل الحكومة الشرعية بأن تفضي القرارات الخاصة بتغيير محافظ شبوة السابق محمد صالح بن عديو، المتهم بموالاة حزب «التجمع اليمني للإصلاح»، بآخر مقرّب من «المجلس الانتقالي»، وهو عوض محمد الوزير العولقي، إلى تصفير المشاكل بين شركاء اتفاق الرياض والقفز على الخلافات البينية. وفي 28 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، أكد رئيس حكومة المناصفة معين عبد الملك على هذه النقطة بالقول «لدينا معركة واحدة وعدو واحد مسؤول عن هذه الحرب، هو مليشيا الحوثي المدعومة من إيران»، إلا أن هذه الكلمات لا يبدو أنها ستجد آذاناً صاغية من الجميع.

على مدار العام 2021، ظلت مأرب جبهة قتال رئيسية، وعلى الرغم من استبسال الجيش اليمني ورجال القبائل في إحباط الهجمات الحوثية واستدراج المليشيات إلى معارك استنزاف غير مسبوقة، إلا أن المحافظة النفطية الحيوية لا تزال تحت الخطر. ويأمل التحالف وقوات الشرعية بحصول تحول جذري في مسار المعركة ضد الحوثيين خلال العام الجديد، والاستفادة من الاختراقات الاستخباراتية التي أسفرت عن ضرب أهداف عسكرية ذات قيمة في صنعاء، بالإضافة إلى استثمار حالة اتحاد الصف الوطني، واستعداد كافة القوى للانخراط مجدداً في المعركة بعيداً عن أي حسابات أخرى.

وبالفعل، شرع التحالف في معركة جديدة لاستعادة مديريات شبوة الثلاث التي سقطت في أيدي الحوثيين في مطلع سبتمبر/ أيلول الماضي. ودفع التحالف لهذه المعركة بقوة ضخمة من الوية العمالقة السلفية، التي كانت مرابطة في الساحل الغربي بعدما زودها بعتاد عسكري نوعي. وحسبما كشفت مصادر عسكرية حكومية لـ«العربي الجديد»، فمن المقرر أن تشارك في هذه المعركة أيضاً قوات الجيش اليمني التابعة لمحور عتق العسكري. ولن تكون الطريق مفروشة بالورود أمام القوات المشتركة، فمساء أول من أمس الخميس، سقط أكثر من 20 قتيلاً من الجيش اليمني والوية العمالقة السلفية في هجمتين مباغتتين، الأولى إثر قصف صاروخي للحوثيين على معسكر في مديرية مرخة، والثانية إثر غارة خاطئة للتحالف على رتل للقوات الحكومية. ولن يتم الاكتفاء بالضغط على الحوثيين في شبوة بجانب جبهة مأرب الرئيسية، ففي المديريات الغربية لمحافظة تعز ومناطق جنوبي الحديدة، تتصاعد وتيرة المعارك منذ إعادة انتشار القوات المشتركة في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، رغم المكاسب المحدودة حتى اللحظة. وفي حال تمكنت القوات المشتركة من السيطرة على مدينة البرح في مديرية مقبنة، غربي تعز، خلال العام الجديد، سيبدو هذا بمثابة إنجاز نوعي من شأنه أن يفتح آفاقاً جديدة لقوات الجيش اليمني في محور تعز، للضغط على الحوثيين من جبهات جبل حبشي، ورفع الحصار الجزئي عن مدينة تعز، وصولاً إلى شارع الستين. في المقابل، وعلى الرغم من الإرباك الذي تسبب به الرحيل الغامض للسفير الإيراني بصنعاء حسن إيرلو، وكذلك التصعيد الواسع من التحالف، إلا إنه ليست هناك أي مؤشرات على انحناء جماعة الحوثيين للعاصفة الكبيرة التي تنتظرها في 2022، والتي تم استباقها بهجمة تتهم الجماعة بالتبعية لطهران وحزب الله اللبناني، بعد الكشف عن تسجيلات مسربة لقيادي في حزب الله يشرف على تفخيخ طائرات مسيرة من داخل صنعاء. وفيما وصف اتهامات التبعية بـ«الخطاب البائس» الذي يقدح في خلفيتهم الوطنية، قال القيادي الحوثي البارز، المعين نائباً لوزير الخارجية في حكومة صنعاء غير المعترف بها دولياً حسين العزي، إنه «لا يمكن لأي حرب أن تهزّ جماعته».

المخاوف ذاتها عبّر عنها الباحث اليمني عبد الناصر المودع، الذي استبعد حدوث تحسّن أو تطور مهم في أداء السعودية بالملف اليمني، سواء على المستوى السياسي أو العسكري. وفي حين لفت إلى التحركات العسكرية الأخيرة في بعض جبهات القتال، وتحديداً المحاولة التي تجري حالياً لاستعادة مديريات شبوة الثلاث، ذكر المودع، في حديث مع «العربي الجديد»، أن سيناريوهات المعركة هناك لا تزال غامضة، وأشار إلى أنه من غير المعروف ما إذا كانت الخطة ستقتصر على إبقاء القوات القادمة في الحدود الشرطية السابقة بين شمالي اليمن وجنوبه بعد دحر الحوثيين من شبوة، أو مواصلة التوغل صوب مأرب. وأضاف المودع: «حتى الآن، لا يُعرف ما إذا كانت للسعودية استراتيجية واضحة وجديدة غير الاستراتيجية السابقة التي اتسمت بالغموض وسوء التخطيط وعدم وضوح الأهداف والنوايا، ولهذا السبب فقد يكون العام الجديد شبيهاً بالذي سبقه». وكما أن الرؤية ضبابية في الملف العسكري، يبدو المشهد السياسي مُلبّداً هو الآخر، رغم المحاولات السعودية لجسر الهوة بين الحكومة الشرعية والانفصاليين، فضلاً عن تسريبات بوجود تحركات إضافية لتصفية الأجواء بين شركاء اتفاق الرياض، من خلال تعيين نائبين للرئيس عبد ربه منصور هادي، أحدهما جنوبي، لم يتم التوافق عليهما بعد، وتشكيل حكومة محاصصة جديدة. واستبعد المودع حدوث أي تحسن في أداء الشرعية في ظل أجواء كهذه، معتبراً أن كافة المعطيات تشير إلى أن المشروع الانفصالي «يحظى بدعم مباشر من دولة الإمارات، ودعم غير مباشر من السعودية»، وأضاف: «من الصعب القول إنه سيكون هناك تنفيذ للشق العسكري والأمني في ما يسمى باتفاق الرياض، فهذا يعني أن المجلس الانتقالي سيتخلى عن طموحاته الانفصالية، وهذا مستبعد»، ورأى أن «هناك توجهاً سعودياً لدعم الانفصاليين وليس الحدّ من نفوذهم، لذا لا يمكن توقع حصول تطور، خصوصاً أن اتفاق الرياض جاء لتكريس القوى الانفصالية وشرعنتها». وفي حال تحققت السيناريوهات المحتملة، تحديداً في مسألة الدفع بقوات جنوبية من أجل استعادة مديريات شبوة الثلاث فقط، من دون التقدم نحو مديرية حرب وقطع إمدادات الحوثيين عن جنوبي مأرب، فإن «المجلس الانتقالي» سيكون المستفيد من كافة التطورات عسكرياً وسياسياً.

فتح جبهة البيضاء

على الرغم من التفاؤل الذي أبداه الشارع اليمني بعد لجوء التحالف إلى نهج جديد في إدارة المعركة، إلا أن مصادر عسكرية حكومية تعتقد أن كافة الخطط المعلن عنها لا تزال خجولة ولن تكسر شوكة الحوثيين. وفيما وصفت تلك المصادر لـ«العربي الجديد»، أكدت المصادر لـ«العربي الجديد»، أن المعركة الوحيدة التي ستوجع الحوثيين هي فتح جبهة البيضاء من محاور مختلفة، بالتزامن مع تحرك القوات المرابطة داخل مأرب نحو نهم وتهديد صنعاء مجدداً.

الانفصاليون يحظون بدعم إقليمي (صالح العبيدي/فرانس برس)

شهد العام الماضي هيمنة مطلقة للحوثيين في الملف العسكري

باشر التحالف معركة استعادة 3 مديريات في محافظة شبوة

تحليل

تونس تستعد لسنة الحسم... والمعارضة تلوح بالتمرد

السنة الجديدة ستكون سنة الحسم في تونس، وستشهد العديد من الاحداث التي من شأنها ان تحدد ليس مصير الرئيس قيس سعيّد فحسب، وانما مصير الانتقال الديمقراطي كذلك

صلاح الدين الجورشي

تدخل تونس عام 2022 في ظروف لا تنبئ باحتمال أن تكون الأشهر المقبلة أفضل من السنة الماضية التي شهدت أخطر حدث منذ الثورة. مرت الآن خمسة أشهر على احتكار السلطة من قبل الرئيس قيس سعيّد من دون أن تترجم وعوده إلى إنجازات وحقائق على الأرض. كما أنّ هجمات الرئيس على معارضيه لم تتوقف، إذ طالب في اجتماع للحكومة أخيراً كلاً من وزيري الداخلية والعدل «التحقيق في ملف الاغتيالات السابقة أو التي يتم الإعداد لها»، والمستهدف من وراء ذلك حركة «النهضة» بالأساس.

وعلى الرغم من أنّ شعبية سعيّد لا تزال عالية، إلا أنه خسر 15 نقطة خلال الأشهر الخمسة الأخيرة، بعد أن تراجع رضا الشارع عن أدائه من 82 في المائة إلى 67 في المائة حسب الاستطلاع الأخير الذي أجراه معهد «إمرود كونسلتينغ». كما يمكن أن تتراجع ثقة التونسيين في الرئيس إذا لم يتمكّن من تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، ولم يتحكّم في الأزمة السياسية، على الرغم من إصراره على تنفيذ الأجندة التي أعلن عنها يوم 13 ديسمبر/كانون الأول الماضي، وتتضمن هذه الأجندة تنظيم استفتاء وطني حول إصلاحات دستورية في 25 يوليو/تموز المقبل، بالإضافة إلى إجراء انتخابات تشريعية في 17 ديسمبر/كانون الأول المقبل. وعلى الرغم من ذلك، يتوقع 61 في المائة من المستجوبين، بأن السنة الجديدة ستكون أفضل حالاً من سابقتها، وهو ما يجعل المشهد التونسي غامضاً في ضوء هذه المؤشرات المتناقضة. أخيراً، تمكّنت حكومة نجلاء بودن من وضع ميزانية «استثنائية»، هي الأولى من نوعها في تاريخ البلاد، إذ لم يصادق عليها البرلمان المجمّد، ولم يزكها أي طرف سياسي أو اجتماعي. ميزانية ظرفية أعدها موظفون داخل مكاتب وزارة المالية لم يتشاوروا مع غيرهم.

لم تتضمن هذه الميزانية رؤية اقتصادية متكاملة، واكتفت بالإشارة إلى إصلاحات لم تتبلور أسسها وقواعدها وانعكاساتها حتى الآن. وهو ما أثار مخاوف أطراف متعددة، بما في ذلك العديد من خبراء تونس، والمالية، واعتبرها حزب «آفاق تونس»، وهو حزب ليبرالي، «أكبر خطر داهم على تونس». والغريب في الأمر، أنّ سعيّد نفسه الذي أصدر الميزانية بمرسوم رئاسي، أكد عدم رضاه عن هذه الميزانية، على الرغم من كونه المسؤول الفعلي والمباشر عن الحكومة، وبالتالي عن اختياراتها ومواقفها. وحاول الرئيس أن يبرر ذلك، من خلال حديثه عن «إكراهات المرحلة»، وهي الإكراهات نفسها التي واجهتها الحكومات السابقة، مؤكداً بالخصوص على «قانون المالية، وما تضمّنه من بعض الاختيارات التي لم تكن مقنعة، ولم تسمح بتحقيق مطالب الشعب في العدالة الجبائية».

كما أشار العديد من النقابيين، إلى أنّ معظم الإجراءات التي تم الإعلان عنها، وردت في الميزانية السابقة لحكومة هشام المشيشي، التي ناقشها البرلمان قبل تجميده. وبذلك، لم تحصل القطيعة التي وعد بها قيس سعيّد مع المرحلة الماضية. كما أقرت الحكومة بأنها تستعد للدخول في مفاوضات معمقة مع صندوق النقد الدولي، الذي سبق لرئيس الجمهورية أن انتقد سياساته بشدة، لكنه تراجع عن ذلك ووجد نفسه كسابقيه مكرهاً على التعامل معه والقبول بشروطه. لهذا، اعتبر كثيرون أن سعيّد وحكومته سيواصلان تنفيذ الاختيارات نفسها التي اعتمدتها تونس قبل الثورة وبعدها.

كما أنّ «الاتحاد العام التونسي للشغل»، اعتبر بدوره من خلال ما جاء على لسان سمير الطاهري أحد قادة المنظمة، أنّ الميزانية «تم إعدادها إدارياً في المكاتب المغلقة»، وتم تمريرها «مباشرة إلى الرائد الرسمي (الجريدة الرسمية) من دون أي تشاور أو إعلام أو حوار». هكذا، تجد السلطة نفسها اليوم على المحك، إذ ينصبّ اهتمام المواطنين على المسألة الاقتصادية والاجتماعية التي لم يطرأ عليها أي تغيير جوهري على الرغم من أنها ستكون محددة لمستقبل الرئيس سعيّد وحكومته.

على المستوى السياسي، هناك اندفاع في أوساط المعارضة نحو تعميق التشاور بين مختلف المبادرات السياسية المناهضة للرئيس. ويبدو أن يوم 14 يناير/كانون الثاني الحالي، قد يكون موعداً لتكثيف الضغط ضد السلطة، من خلال تكثيف التحركات الميدانية في الشارع وداخل الولايات. وفي ذلك رفض لرواية قيس سعيّد بشأن تاريخ عيد الثورة، بعد أن ألغى الاحتفال بسقوط الرئيس السابق زين العابدين بن علي ونجاح الثورة في 14 يناير، وجعله في 17 ديسمبر/كانون الأول الماضي.

إلى جانب ذلك، تعتبر دعوة الحزب الجمهوري التونسيين إلى مقاطعة الاستشارة الإلكترونية بشأن «الإصلاح السياسي» التي ينوي رئيس الدولة القيام بها بدايةً من الأسبوع المقبل، نوع من أنواع التمرّد على المسار السياسي الرسمي الذي ستتابع إيقاعاته خلال السنة الجديدة، في تجاهل كامل للرافضين لفكرة التنظيم القاعدي التي يدعو لها أنصار سعيّد.

في خضم هذه الأحداث، أعلنت وزيرة العدل ليلى جفال، عن فتح تحقيق قضائي للنظر في وفاة الرئيس السابق الباجي قايد السبسي؛ هل كان موته طبيعياً أم نتيجة تسميمه من قبل «طرف خفي»؟». ولا تعرف حتى الآن الدوافع الحقيقية التي تقف وراء التشكيك في هذه الوفاة، إذ لم تصدر دعوة من عائلة الراحل للتحقيق، ولم يتضح أي دليل قاطع يمكن أن يبرر هذا الأمر. ثمّ لماذا اتخذ هذا القرار الآن، والبلاد تموج، والاتهامات المتبادلة بين الأطراف السياسية تتصاعد في اتجاهات مختلفة. هل في الأمر ضرورة؟ أم أن هناك رغبة في مزيد من خلط الأوراق استعداداً لمرحلة صعبة؟

السنة الجديدة ستكون سنة الحسم، وستشهد العديد من الأحداث الكبرى التي من شأنها أن تحدد ليس مصير الرئيس وأطروحته السياسية فحسب، وإنما كذلك مصير الانتقال الديمقراطي في تونس.

خلال تظاهرة في العاصمة تونس ضد قرارات سعيّد (ياسين قالدي/الأناضول)

تراجعت شعبية سعيّد 15 نقطة خلال الأشهر الخمس الأخيرة

إضاءة

تحديات جزائرية ثقيلة دولياً وفي الإقليم

تواجه الجزائر تحديات ثقيلة في 2022، مع احتضانها ندوة الفصائل الفلسطينية، والقمة العربية المقررة في مارس/ آذار المقبل

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

انتهى عام 2021 في الجزائر على نجاح نسبي للسلطة في تثبيت خياراتها السياسية، وإجراء ما تعتبره تجديداً للمؤسسات الدستورية (البرلمان والبلديات)، وإحكام السيطرة على المشهد الوطني، مع تضييق هوامش الحريات وفرض حالة من الإغلاق السياسي. بالنسبة للسلطة كان ذلك ضرورياً للانتهاء من ورشات الإصلاح الداخلي، قبل التوجه نحو استحقاقات دولية وإقليمية تنتظر الجزائر في العام الجديد، أبرزها تحدي إنجاح مؤتمر القمة العربية المقررة في الجزائر. وخلال 2021، برزت تعقيدات سياسية حادة، إذ شهد الثلث الأول من العام الماضي احتدام الصدام السياسي في الشارع بين السلطة والحراك الشعبي، وبدء السلطة تنفيذ خطة تضييق مشددة على الناشطين، وشن حملة اعتقالات وتضييق على الأحزاب السياسية المعارضة، ومنع وسائل الإعلام من العمل بحرية.

بالنسبة للسلطة السياسية فإن 2021 كانت سنة تثبيت الخيار الدستوري، عبر إجراء مجموعة من الاستحقاقات السياسية والانتخابية، بدأت بإجراء مشاورات مع بعض قادة الأحزاب السياسية، ثم الإعلان عن حل البرلمان في فبراير/شباط الماضي، وإصدار القانون الانتخابي الجديد في الشهر الذي يليه، وهو القانون الذي قلب الموازين بشكل لافت، على صعيد منح ترشيح النواب الذين قضوا عهدتين في البرلمان، وتغيير نظام التصويت إلى التصويت على الأفراد، بدلاً من التصويت على القوائم. لكن ما ينتظر الجزائر من استحقاقات في العام الجديد، يبدو بالغ الحساسية، لكونه يتجاوز المعطى الداخلي إلى المعطى الإقليمي. إذ يفتتح العام الجديد على احتضان الجزائر لندوة الفصائل الفلسطينية، بعد القرار الذي أعلنه الرئيس عبد المجيد تبون في الخامس من ديسمبر الماضي، لدى زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بعقد ندوة لتوحيد الموقف الفلسطيني، ترغب الجزائر في عقدها في يناير/كانون الثاني الحالي.

وإذا كانت الفصائل الفلسطينية قد عبّرت عن ترحيبها بالدعوة الجزائرية، خصوصاً بالنظر إلى رصيد تاريخي للجزائر في محطات نضالية سابقة، فإن الأمر لا يتوقف حصراً على الموقف الفلسطيني. ويمثل انعقاد الندوة في حد ذاته وإنجاحها تحدياً سياسياً كبيراً بالنسبة للجزائر، في ظل تداخل المواقف والتأثيرات العربية في قرار الفصائل الفلسطينية، ولكون الخطوة تمثل بالنسبة لبعض الدول العربية دخولاً طارئاً من قبل الجزائر في ملف تعتبره هذه الدول من اختصاصها.

ثاني استحقاق سياسي وإقليمي، والأكثر أهمية ينتظر الجزائر خلال العام الحالي، القمة العربية المقررة في الجزائر في مارس/ آذار المقبل. لسبب ما يشعر صناع القرار في الجزائر أن أطرافاً عربية لا تريد لهذه القمة الانعقاد والنجاح، بحسب ما أعلنه وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة، في 19 نوفمبر الماضي.

وعلى هذا المستوى تصبح الجزائر في مواجهة تحدي الوقت لتحضير أفضل لتنظيم القمة، وفي علاقة بتوفير الظروف السياسية المناسبة لنجاحها، خصوصاً أن المسافة متباعدة كثيراً بين الدول العربية في المواقف السياسية، إزاء أبرز ثلاثة ملفات تطرحها الجزائر كعناوين رئيسية للقمة، وهي القضية الفلسطينية والتطبيع وعودة سورية إلى مقعدها في الجامعة العربية. كما أن القطيعة السياسية التي حصلت بين الجزائر والمغرب، تصعّب المهمة بالنسبة للجزائر في تحقيق الأهداف والغايات السياسية من احتضان القمة العربية، خصوصاً أن القمة المقبلة ستحدد موقع الجزائر في المشهد العربي.

بيد أن الجزائر التي تعود تدريجياً إلى دورها الدبلوماسي في المنطقة المغاربية والإقليمية، تدرك بواقعية هذه المصاعب على الصعيد العربي، وهو ما يدفعها إلى الاستمرار في العام الحالي في خطة ترميم وتصحيح العلاقات مع مستويين من الدول، الجوار المغاربي والأفريقي، كتونس وليبيا وموريتانيا ومالي والنيجر، لاستعادة المبادرة في صناعة الموقف الإقليمي، بعد فترة غياب أضرت بالمصالح القومية للجزائر سياسياً وأمنياً واقتصادياً.

في المقابل هناك دول محورية بدأت الجزائر تتوجه إليها لتطوير علاقاتها معها، للاستفادة من تجربتها في الإنعاش الاقتصادي وتطوير بعض الصناعات الحيوية، كتركيا وروسيا، اللتين سيزورهما تبون قريباً، إضافة إلى الصين وإيطاليا وألمانيا. كما يمثل العام 2022 ساحة مواجهة سياسية بين الجزائر وإسرائيل في ساحة الاتحاد الأفريقي، إذ تدفع الجزائر إلى طرد إسرائيل من عضويتها بصفة مراقب بالاتحاد في القمة الأفريقية التي ستعقد في فبراير المقبل.

وعلى الصعيد الداخلي، تجري في الخامس من فبراير المقبل انتخابات التجديد النصفي لمجلس الأمة. كما تمثل السنة الجديدة عاماً لمراجعة مجموعة من القوانين لتوفيقها مع الدستور الجديد، كقانون الأحزاب السياسية والجمعيات والبلديات، وقانون الولاية وقانون النقابات، إضافة إلى قوانين الإعلام والإشهار والسمعي البصري، وهي قوانين تتخوف الكثير من القوى أن تقدم السلطة على صياغتها بما يضمن هيمنتها على المشهد السياسي والمدني والتحكم في وسائل الإعلام.

لكن تبون كان وضع أيضاً قبل شهر عنواناً كبيراً للعام 2022، عندما أعلن أنها ستكون سنة إصلاح السياسات الاقتصادية والإصلاح الهيكلي، تكرس فيها الحكومة جهودها نحو إنعاش الاقتصاد الوطني وبعض الصناعات المحلية. كما أعلن أنها ستكون سنة تطوير بعض القطاعات كالزراعة والسياحة، والخروج تدريجياً من التبعية للنفط، واستكمال مشروع الرقمنة، بغض النظر عما إذا كانت المؤشرات الاقتصادية للبلاد ستسمح بذلك، فيما يتوقع الخبراء أن يفرض ذلك كلفة اجتماعية ضرورية بالنسبة للجزائريين.

يُفتتح 2022 على احتضان الجزائر ندوة الفصائل الفلسطينية

احتدام في 2021 الصدام بين السلطة والحراك (رياض كرامدي/فرانس برس)

شرق غرب

مقتل عشرات المدنيين بغارات في تيغراي

قال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، الخميس، إن عشرات المدنيين قتلوا الأسبوع الماضي في غارات جوية في منطقة تيغراي التي تشهد حرباً بشمال إثيوبيا، في أكبر حصيلة للضحايا تسجل منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وأوضح المكتب أن الغارات وقعت بين 19 و24 ديسمبر/ كانون الأول الماضي واستهدفت بلدات الأماتا وكوريم ومايشو وميكوني وميلازات في جنوب تيغراي، وكذلك ميكيلي عاصمة الإقليم، من دون إعطاء تفاصيل عن مصدر المعلومات.

(فرانس برس)

البنتاغون يبسّط إجراءات نشر الحرس الوطني

بعد نحو عام من اعتداء أنصار الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب على مبنى الكونغرس، قرر وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن (الصورة) الخميس، تبسيط إجراءات الموافقة على أي رد عسكري محتمل على اضطرابات مدنية في العاصمة واشنطن. وقال المتحدث باسم البنتاغون، جون كيربي، في بيان، إن وزير الدفاع سيكون من الآن فصاعداً «سلطة الموافقة الوحيدة» لطلب الاستخدام الطارئ لأفراد الحرس الوطني داخل واشنطن، مضيفاً «من خلال توضيح عملية الطلب وتبسيطها، ستكون الوزارة قادرة على الاستجابة بكفاءة وسرعة وفعالية».

(فرانس برس)

ألمانيا تدعم فرنسا من أجل أوروبا سيادية

أكدت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك، في بيان أمس الجمعة، دعمها الكامل لفرنسا في رئاستها الدورية للاتحاد الأوروبي التي بدأت اليوم السبت، مشيرة إلى أنها تقاسم باريس هدفها التوصل إلى أوروبا «ذات سيادة أكبر». وقالت بيربوك «يمكن لأصدقائنا الفرنسيين الاعتماد على دعمنا من أول يوم إلى آخر يوم، لإرساء الأسس الصحيحة داخل الاتحاد الأوروبي».

(فرانس برس)

إطلاق سراح رئيسة كوريا الجنوبية السابقة

أطلقت السلطات في كوريا الجنوبية أمس الجمعة، سراح رئيسة البلاد السابقة باك غون-هاي، من السجن بعد نحو خمس سنوات من إدانتها بالفساد. وكانت المحكمة الدستورية أيدت حكماً بالسجن 20 عاماً بحق باك. وكان الرئيس مون جيه-إن منح عفواً خاصاً لباك الأسبوع الماضي مشيراً إلى تدهور صحتها، وعبر عن أمله في «تجاوز الماضي المؤسف وتعزيز الوحدة الوطنية».

(رويترز)

جاووش أوغلو: نخطط لأول اجتماع مع أرمينيا في يناير

أعلن وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو (الصورة)، أول من أمس الخميس، أن بلاده تخطط لعقد الاجتماع الأول بشأن تطبيع العلاقات مع أرمينيا في يناير/ كانون الثاني الحالي. وقال جاووش أوغلو، خلال مقابلة مع قناة «TV 24» التركية، إن أنقرة بعثت برسائل إيجابية للتطبيع مع أرمينيا انطلاقاً من مفهوم الاستقرار والسلام في جنوب القوقاز.

(الأناضول)

بعدما استطاعت روسيا في العام الماضي 2021 فرض نفسها في ملفات عدة، معتمدة أساليب وتكتيكات سياسية وعسكرية مختلفة، لا تزال ملفات شائكة ومعقدة ومعارك مفتوحة تنتظرها على أكثر من جبهة هذا العام مع الخصوم وكذلك الحلفاء

ملفات شائكة مع الخصوم والحلفاء

معارك مفتوحة تنتظر روسيا

سامر إلياس

نظمت روسيا مناورات بالبحر الأسود للضغط بملف أوكرانيا (سيرغي مالغافكو/ Getty)

بعدما وظّفت روسيا في العام 2021 تصاعد دورها السياسي في ملفات عالمية عدة، وزيادة قوتها العسكرية، من أجل محاولة فرض معادلات جديدة في العلاقات الدولية تأخذ في الحسبان التغيّرات الحاصلة منذ انهيار الاتحاد السوفييتي السابق، تجد نفسها في العام 2022 أمام ضغوط في ملفات عديدة إقليمية ودولية.

وعملت موسكو في العام الماضي على القطع مع السياسات الغربية القائمة على التعامل معها على أنها الطرف الخاسر في الحرب الباردة، وبالتالي عدم مراعاة مصالحها ومخاوفها. وحققت روسيا مكاسب سياسية ودبلوماسية عبر اتّباع سياسة مركّبة بحسابات دقيقة، جمعت بين الاستفادة من حال الإرباك الداخلي في الولايات المتحدة بعد الانتخابات الرئاسية، ولاحقاً الانسحاب الفوضوي من أفغانستان، وتقوية التحالفات مع الصين والهند لبناء عالم متعدد الأقطاب. كما اعتمدت أسلوب الضغط الأقصى في الملف الأوكراني لإحداث اختراق في الحل يتناسب مع مصالحها، ويتعدى ذلك إلى دفع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي إلى مباحثات تتضمن مراجعة شاملة للعلاقات مع روسيا منذ 1991. وتأمل روسيا في أن تتكلل سياساتها بالتوصل إلى اتفاقات مكتوبة جديدة تنظم العلاقات التي هوت إلى أدنى مستوياتها بإقرار مختلف الأطراف.

وعلى الرغم من المكاسب، فإن موافقة الولايات المتحدة والأطلسي على بحث ورقة «الضمانات الأمنية» التي قدمتها روسيا، لا تعني إقراراً مباشراً بالدور الذي تأمل موسكو أن تلعبه عالمياً. كما أن انفتاح الغرب على الحوار ينطلق أولاً من هدف الوصول إلى حل وسط للوضع في أوكرانيا.

كذلك، فإن ملفات الصراعات المفتوحة في جنوب القوقاز، وأفغانستان، وسورية، تفرض ضغوطاً على صناع القرار في الكرملين في العام الحالي، إضافة إلى تنظيم العلاقة مع حلفاء متعبين مثل إيران، وتركيا، وبيلاروسيا، أو تحقيق التوازن بين حلفاء لروسيا لكنهم على عداوة فيما بينهم، مثل الصين والهند، إيران وإسرائيل، بلدان الخليج العربي وإيران، وغيرها.

ولا تقل التحديات الاقتصادية شأناً عن كل ما ذكر سابقاً. فعلى الرغم من المؤشرات الاقتصادية والمالية الجيدة في العام الماضي، فإن تراجع أسعار الطاقة وتعطيل تشغيل خط «نورد ستريم 2» لنقل الغاز مباشرة من روسيا إلى ألمانيا، والانزلاق إلى سباق تسلح جديد، وإمكانية فرض عقوبات قاسية على النظام المالي والمصرفي في روسيا، يمكن أن تنهك الاقتصاد الروسي، وبالتالي تحدّ من إنفاق الكرملين على مشاريعه الجيواستراتيجية. على الرغم من أن موسكو كانت تفضّل إعادة انتخاب دونالد ترامب لفترة رئاسية ثانية في أميركا، فقد استهل الرئيس جو بايدن ولايته بالموافقة على مقترح روسي سابق بتمديد معاهدة «ستارت 3» المتعلقة بالحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، لخمس سنوات من دون شروط، ما بعث إشارة إيجابية مهمة امتدحتها موسكو، لكنها وظفتها لاحقاً للحصول على تنازلات إضافية. ومع تصاعد التوتر بين روسيا والغرب على خلفية الأزمة في أوكرانيا وغيرها، بادر الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين والأميركي جو بايدن إلى عقد قمة في يونيو/حزيران الماضي في جنيف، وقررا إدارة الأزمات المتفاقمة بين الطرفين عبر إطلاق حوار بشأن التوازن الاستراتيجي، والحدّ من التسلح.

موسكو أمام خيار صعب إذا طالت مباحثات الضمانات الأمنية

وترافق تحسن العلاقات الروسية الأميركية مع توتر في العلاقات مع حلف الأطلسي والبلدان الأوروبية. وركزت موسكو على الحوار مع الدول الأوروبية منفردة من دون التنسيق مع الاتحاد الأوروبي كمؤسسة جامعة. وفي الشهرين الأخيرين، أعادت روسيا زيادة الضغط من البوابة الأوكرانية وحشدت أكثر من 100 ألف جندي على الحدود، ونظمت مناورات في البحر الأسود وفي المناطق المحاذية للحدود الجنوبية الشرقية لأوكرانيا. وتبين لاحقاً أن الهدف الروسي يتجاوز أوكرانيا، ويصل إلى إعادة تنظيم العلاقات الدولية، والإقرار بدور موسكو العالمي الجديد، وتراجع الناتو إلى الحدود التي كان عليها قبل 1997، وسحب أنواع الأسلحة التي نشرت في بلدان المعسكر الشرقي السابق، والتعهد بعدم ضم أوكرانيا أو أي من بلدان الاتحاد السوفييتي السابق للحلف. وصاغت روسيا شروطها في اتفاقيتين عرضتهما وزارة الخارجية الروسية وطرحت بدء مباحثات مع أميركا بشأنهما. وعلى الرغم من الاعتراضات الأميركية والغربية على كثير من بنود الاتفاقيتين، فقد تم التوافق على بدء مباحثات روسية أميركية في 10 يناير/ كانون الثاني الحالي، وروسية أطلسية في 12 منه. من الواضح أن روسيا اقتنصت توقيتاً مناسباً لطرح مبادرتها وضمان موافقة الغرب على بدء التفاوض، خصوصاً بعد الانسحاب المتعجل من أفغانستان، وتركيز الولايات المتحدة على احتواء الصين، وبحث واشنطن عن خيارات أخرى للتعامل مع طهران في حال فشل المفاوضات النووية، وبالتالي عدم قدرتها على خوض أكثر من معركة في وقت واحد. وفي المقابل، فإن المؤكد أن المباحثات لن تجلب حلولاً تلبي مطالب روسيا «التعجيزية» بالتراجع عن كل ما عمل عليه حلف الأطلسي في العقود الثلاثة الأخيرة. وعلى الرغم من أن التلويح بالحرب على أوكرانيا كان ورقة روسيا الرابحة من أجل إجبار الغرب على بحث ضماناتها الأمنية، فإن موسكو أمام خيار صعب في حال طالت المباحثات. فالمحافظة طويلاً على خيار الضغط وحشد القوات على الحدود مع أوكرانيا مرهقة اقتصادياً. وفي حال شن عملية واسعة، فإنّ الجيش الروسي سيمنى بخسائر، وسيواجه مقاومة شعبية في كثير من المناطق، ويمكن أن يزيد من قوة القوميين المتطرفين في أوكرانيا ويتسبب في حرب استنزاف ضد روسيا.

وعلى الرغم من النشوة الروسية بانسحاب الأطلسي من أفغانستان، فإن عدم الاستقرار في «قلب آسيا» يفرض تحديات كبيرة، تبدأ من الأمن وإمكانية تسلل إرهابيين إلى بلدان آسيا الوسطى ولاحقاً روسيا، ولا تنتهي مع احتمال زيادة تهريب المخدرات.

وفي جنوب القوقاز، وعلى الرغم من نجاح روسيا نسبياً في رعاية توقيع اتفاق سلام بين أرمينيا وأذربيجان في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، فإن الأوضاع لم تشهد استقراراً شاملاً. وبذلت روسيا طوال العام 2021 جهوداً كبيرة في إطار إحياء الاتفاق النووي الموقع مع إيران في 2015. ويكمن التحدي بالنسبة لروسيا في التوصل إلى اتفاق يضمن مصالحها المنطلقة من حسابات دقيقة ومعقدة.

المخطط بشأن سورية مهدد

يبدو أن الأوضاع تتجه لفرض الرؤية الروسية في سورية. لكن العوامل الاقتصادية، وعدم إقبال الغرب وبلدان عربية مؤثرة على التجاوب مع مطالب موسكو في تحسين البنية التحتية في هذه الدولة، وضخ استثمارات لتحسين الاقتصاد فيها، والانفتاح على النظام السوري، يهدد المخطط الروسي. كما أن زيادة الاستهداف الإسرائيلي للمواقع الإيرانية في سورية، ينذر بصراع بين الطرفين على الأراضي السورية، مما يعطل الاستراتيجية الروسية.

متابعة

اتصال بوتين ـ بايدن: تهديدات متبادلة

لم يؤدِ الاتصال بين الرئيسين الأميركي جو بايدن والروسي فلاديمير بوتين، مساء الخميس، إلى التخفيف من حدة التوتر بين روسيا والغرب بشأن الملف الأوكراني

بدا الاتصال الثاني من نوعه في أقل من شهر بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأميركي جو بايدن، مساء الخميس، أكثر وضوحاً من الاتصال الأول الذي جرى في 7 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، ودام ساعتين. ففي اللقاء الثاني عبر الفيديو، الذي جرى مساء أول من أمس الخميس بطلب من بوتين، واستمر 50 دقيقة، كشف الطرفان عن أوراقهما في حال اجتياح الجيش الروسي أوكرانيا. شدّد بايدن على أن واشنطن لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه أي غزو، بينما اعتبر بوتين أن فرض عقوبات على موسكو «سيكون خطأً جسيماً». ولم تظهر خلال الاتصال أي نيّة للتنازل بين الرجلين، بانتظار اللقاء المرتقب بين الممثلين الأميركيين والروس في جنيف السويسرية، في 10 يناير/ كانون الثاني الحالي، لمناقشة الضمانات الأمنية التي قدمتها موسكو لواشنطن في 15 ديسمبر الماضي.

وأشار الرئيسان إلى دعمهما للمسار الدبلوماسي لحل الأزمة بين روسيا وأوكرانيا. وقال يوري أوشاكوف، مستشار بوتين للسياسة الخارجية، خلال مؤتمر صحافي افتراضي، إن بوتين كان «مرتاحاً» بشكل عام للاتصال. وأضاف أن الرئيس الروسي حذر بايدن بأن موسكو بحاجة إلى نتائج إيجابية، وأن المحادثات الأمنية المقبلة لن تدوم إلى ما لا نهاية. وأكد أوشاكوف أنه «نريد نتائج وسوف ندفع للتوصل إلى نتائج على شكل تأمين ضمانات أمنية لروسيا»، مشدداً على أن «المفاوضات يجب ألا تتحول إلى مباحثات عديمة الجدوى»، من دون أن يحدد إطاراً زمنياً لها، لكنه لفت إلى أن الكرملين سوف يعمد إلى تقييم الوضع بعد جولات المحادثات التي تبدأ باللقاء الأميركي ـ الروسي في 10 يناير في جنيف، ثم لقاء نائبة وزير الخارجية الأميركي ويندي شيرمان مع نظيرها الروسي سيرغي ريابكوف في 12 يناير، على أن تختتم في 13 يناير باجتماع في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي بيان بعد المكالمة، قال الكرملين إن بايدن أبلغ بوتين بأنه لن يتم نشر أسلحة هجومية أميركية في أوكرانيا. لكن البيت الأبيض أكد أن بايدن أعاد فقط التأكيد على السياسة الحالية. وكشف مسؤول أميركي لوكالة «فرانس برس» أن «الرئيس بايدن أوضح أن الولايات المتحدة تواصل تقديم مساعدات أمنية دفاعية لأوكرانيا ولن تقدم أسلحة هجومية. لم يكن هذا التزاماً جديداً». أما المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي، فأفادت في بيان، بأن بايدن أوضح للرئيس الروسي «أن الولايات المتحدة مع حلفائها وشركائها سترد بشكل حاسم في حال قيام روسيا بغزو إضافي لأوكرانيا». وقال مسؤول كبير في الإدارة الأميركية إن بايدن وضع مسارين، مضيفاً أن «أحدهما هو مسار الدبلوماسية، والمسار الآخر يرتكز أكثر على الردع بما يشمل من تكاليف باهظة».

وفي مؤشر إلى صعوبة محادثات جنيف المقبلة حول أوكرانيا والاستقرار الاستراتيجي، استبعد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف تقديم أي «تنازل»، وقال إن روسيا ستتخذ التدابير الضرورية إذا لم ترد الولايات المتحدة والأطلسي على مقترح الضمانات الأمنية. وأضاف لافروف: «إذا لم يتم الرد البناء في غضون فترة زمنية معقولة، واستمر الغرب في خطه العدواني، فستضطر روسيا إلى اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان التوازن الاستراتيجي والقضاء على التهديدات غير المقبولة لأمننا». واعتبر لافروف أن سلطات كييف لا تنوي اتخاذ أي خطوات نحو تسوية الوضع في دونباس (يضم إقليمي لوغانسك ودونيتسك الانفصاليين في الشرق الأوكراني). ورأى لافروف، في مقابلة مع وكالة «نوفوستي»، أن «لا نهاية قريبة للحرب الأهلية (الصفة الرسمية الروسية للحرب) في أوكرانيا، المستمرة على مدى ثماني سنوات. ولم تتخذ سلطات هذه الدولة أي خطوات لحل النزاع في دونباس على أساس اتفاقات مينسك التي لا بديل لها».

بدوره، أعرب أولاف شولتس، في خطابه الأول للعام الجديد كمستشار ألماني، أمس الجمعة، عن دعمه لأوكرانيا، مشدّداً على أهمية «حرمة» الحدود الأوروبية. وهذا التحذير الذي كان واضحاً أنه موجه إلى روسيا، هو أمر غير معتاد بالنسبة إلى رسالة رأس السنة الجديدة المكرسة تقليدياً للشؤون المحلية.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

■ إيقاف نور الدين البحيري ليس سوى هدية للشعوبية التي تحكم تونس من قبل المنظومة 25 جويلية!!! بعد الفشل الاجتماعي والاقتصادي في تسيير الدولة وعزلها خارجياً

■ عجيب أمر الرئيس - إن لم يكن قد أساء لهذه الصفة- قيس سعيد! كيف كان يتحدث وكيف أصبح إقصائيا يحتكر كل السلطات. يا مقلب القلوب ثبت قلوبنا على دينك.

■ العراق يحتاج إلى جهة تحقيق خارجية معزولة عن ما تسمى بـ#وزارة_الداخلية للتحقيق في جرائم قواتها الامنية او ما تسمى بـ#سوات. كل بيانات الوزارة وتعليقات قاداتها محظ كذب فاضح وتغطية وتلفيق وابعاد الشبهات عن المسؤول عن #مجزرة_جبلة واي لجنة تأتي هي لمسح الادلة، المغفل فقط من يسمع لهم.

■ في نهاية العام وليس كباقي الشعوب يستيقظ العراقيون على #مجزرة_جبلة، فمن سيتحمل مسؤولية دمهم الطاهر ودمنا الذي يراق كل يوم في #العراق وكيف ستقتص الحكومة ممن يتسبب بقتل من لا ذنب له سوى أنه عراقي؟!

■ صباح_الخير #لبنان. 2021 كان عاما مليئا بي طلع #الدولار، نزل الدولار ... و #العام_الجديد2022 على شاكلته.

■ نحن مقبلون على عام جديد وتنتظر اللبنانيين مزيد من الكوارث منها الانترنت والاتصالات ستدفع بالدولار واجار المنازل كلها بالدولار والدولار الجمركي وتحرير الدولار وانت معاشك شوو؟

■ على أرض #سورية تقريباً 600 موقع للقوى الخارجية!! وضاقت بأهلها وأحلامهم الصغيرة

■ قتل متظاهرين... قمع مفرط... اعتقالات... قطع خدمة الانترنت والاتصالات... إغلاق الجسور والكباري، نفس الشخص البيعمل الحاجات دي حيعمل لينا انتخابات حرة ونزيهة بنقدر نعبر فيها عن إرادتنا ونختار فيها الشخص النحنا عايزنو!!! يا للعجب !!! #السودان

■ مجزرة_30_ديسمبر #السودان. نقاطع أي مصدر دخل للدولة نشوف فهم العسكر شنو؟؟